مجلة العلوم الإنسانية ——— عدد 32 - ديسمبر 2009، المجلد أ، ص.ص.183- 190

مساهمة ابن خلدون في بناء نظرية القيمة والسعر

ملخص

علاقات العمل هي جوهر ولب النشاط الإنساني في المؤسسات الصناعية بين مالك لوسائل الإنتاج وذلك الذي يبيع قوة عمله، هذه العلاقة غالبا ما تكون غير متكافئة ومثيرة للصراع، بيد أنه بالنظر إلى هذا الالتقاء ساهم ابن خلدون في وضع نظرية القيمة من حيث مفهومها وكيفية تحديدها، وتطرق إلى السعر باعتباره التعبير النقدي للقيمة وإلى العوامل المؤثرة فيه، حيث درس الأسعار في حالتها السكونية والحركية. النتيجة أن ابن خلدون يعتبر أحد رواد نظرية القيمة في العمل.

د. حسين يحيوش

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة منتوري قسنطينة
الجزائر

مقدمة

مقولة القيمة من المقولات الجوهرية والأساسية للاقتصاد السياسي، باعتبارها جوهر العملية الإنتاجية وأساس العملية التوزيعية، إذا سلمنا بأن علم الاقتصاد هو علم خلق الثروة وتوزيعها، أدركنا أن العلاقة بينهما علاقة تحدد طبيعة العلاقات الاقتصادية السائدة وطبيعة التلاؤم أو الصراع بين الطبقات، لهذا نرى أن القيمة والأمور المتعلقة بها قد احتلت مكانة خاصة في الفكر الاقتصادي، حيث تعرض لها بالدراسة والتحليل كل المفكرين والمدارس الاقتصادية على اختلاف مشاربهم الفكرية والإيديولوجية.

فكيف عالج ابن خلدون القيمة؟ وكيف حددها؟ وما هي علاقة السعر بالقيمة؟ وما هي مساهمته في تطوير نظرية القيمة؟.

Résumé

Ibn Khaldoun a contribué à une présentation de la théorie de la Valeur tant sur le plan de sa formation que dans la manière de sa détermination, définissant le prix comme l'expression monétaire de la valeur. Il a étudié les différents facteurs qui l'ont influencée.
Ibn Khaldoun, traita le mécanisme de prix selon une double approche: statistique et dynamique.

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2009.

1- القيمة عند أرسطو:

كان أرسطو (Aristote) أول من تطرق إلى قيمة السلعة، وقد ميز بين استعمالين للسلعة: استعمال سليم واستعمال غير سليم[1]، أو استعمال طبيعي واستعمال غير طبيعي، فالأول يعني:« قيمة الإشباع الذي تعطيه السلعة لمن يستهلكها أو يستعملها»[2] أما الثاني فيعني:« قيمة ما يحصل عليه الفرد من السوق نتيجة لمبادلة سلعة بغيرها من السلع »[3].

لقد أشار أرسطو إلى أن لكل شيء استعمالين، وكلاهما ينتمي إلى الشيء بصفته هذه، ولكنهما لا ينتميان إليه بنفس الطريقة، وأشار إلى وجود علاقة بين الاستعمالين: طبيعي وغير طبيعي، ولكنه لم يحدد تلك العلاقة.

حام حول تحديد قيمة الأشياء، وتردد في كيفية تحديدها، فتارة يوحي أنه يعتمد المنفعة في ذلك حيث يشير إلى أن حاجة كل منا للآخر هي المحرك، وتارة يشير إلى العمل عند مقارنته بين عمل المعماري وعمل الحذاء، ومرة ثالثة يعتمد السعر حينما يتكلم عن عدالة التبادل.

فالتبادل يكون عادلا عندما يكون متكافئا، والعدالة ربطها بالعامل الأخلاقي وليس بالعوامل الاقتصادية، وهذا هو الاتجاه السائد لديه : النقود مقياس للقيمة.

2- القيمة عند المدرسين (توماس الاكويني):

فرق Albertos Maginus في دراسته للقيمة بين الأمر الطبيعي والأمر الاقتصادي، وأكد أن لكل واحد منها شأن في تحديد قيمة الأشياء، بيد أن الأمر الطبيعي له علاقة بالرغبات والنزوات الشخصية، في حين أن الأمر الاقتصادي له علاقة بتحديد تكاليف الإنتاج، ويشير إلى أن العمل يشكل جزء من التكلفة.

في دراسته للقيمة تأثر توماس الاكويني بأفكار أستاذه البرتوس ماجنوس حيث أدخل العامل الطبيعي في صلب المناقشة وتوصل إلى أن هذا العامل لا يرتبط بالنزوات الشخصية وإنما بالحاجات الإنسانية، وهذه الأخيرة مرتبطة بالعقيدة والأخلاق من حيث تهذيبها، واعتبر أن السعر يتغير بتغير الحاجة، وأكد ضرورة عدالة السعر، وهو بذلك أخلط بين القيمة والسعر.

3- نظرية القيمة والسعر عند ابن خلدون:

ناقش ابن خلدون القيمة في الفصل الخامس من المقدمة تحت عنوان: في حقيقة الرزق والكسب، وشرحها أن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية، في حين عالج الأسعار في الفصل الثاني عشر تحت عنوان: في أسعار المدن.

1-3. نظرية القيمة:

ينطلق في عرضه من أن الله خلق للإنسان ما يحتاجه في هذا الكون، يتحصل الإنسان على رزقه وكسبه ومعاشه من الملك الذي استخلف عليه إما عن طريق السعي والعمل المباشر أو عن طريق المبادلة (العرض).

أولا- أنواع السلع:

من خلال عرضه لقيمة السلعة، ينظر إلى السلع من زوايا مختلفة:

أ- من زاوية كيفية استعمال السلعة: وهنا نراه يفرق بين الكسب والرزق.

• الرزق: الحاصل من العمل الذي تعود منفعته من استعماله في مصلحة وحاجات المنتج (المنتوج - Produit).

• الكسب: الحاصل من العمل الذي لا ينتفع ولا يستعمل في صالح المنتج وحاجاته الشخصية بطريقة مباشرة (السلعة - Marchandise).

« ثم إن ذلك الحاصل أو المقتنى إن عادت منفعته على العبد وحصلت له ثمرته من إنفاقه في مصالحه وحاجاته يسمى ذلك رزقا... وإن لم ينتفع به في شيء من مصالحه ولا حاجاته فلا يسمى بالنسبة إلى المالك رزقا والمتملك منه حينئذ يسعى العبد وقدرته يسمى كسبا »[4].

ب- من زاوية قدرة السلعة على سد الحاجة: ابن خلدون مقتنع بأن هناك علاقة وطيدة بين تطور العمران وبين طبيعة السلع الضرورية منها والكمالية. وفي هذا المجال يفرق بين ثلاثة أنواع من السلع:

1- السلع الضرورية: هي الأقوات من الحنطة وما في معناها، والتي لا يتم بقاء الإنسان إلا بوجودها (سلع أهل البدو).

2- الحاجي من السلع: وهي سلع ضرورية، لكن فقدانها أو عدم الحصول عليها لا يضر بحياة الإنسان (سلع أهل الحضر).

3- السلع الكمالية: سلع خاصة بكبار الأثرياء وتستعمل للترف (سلع الأثرياء).

« واعلم أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش... والابتداء بما هو ضروري منه ونشيط قبل الحاجي والضروري»[5].

ج- من زاوية طبيعة السلعة: وهنا نراه يميز بين نوعين من السلع لاقتناء رزقه وكسبه ومعاشه.

- سلع يتحصل عليها الفرد بعمله (السلع الاقتصادية).

- سلع يتحصل عليها من الطبيعة دون سعي لاقتنائها (السلع الحرة).

« وقد يحصل له ذلك بغير سعي كالمطر المصلح للزراعة وأمثاله، إلا أنها إنما تكون معينة ولابد من سعيه معها»[6].

ثانيا- تحديد قيمة السلعة:

يفرق ابن خلدون بين المفادات (القيمة الاستعمالية) وهي قدرة المفاد على حاجة لدى الإنسان، وبين الكسب (القيمة التبادلية) وعندما يستعمل مقولة القيمة فإنما يقصد بها القيمة الحقيقية للسلعة أثناء التبادل لأن قيمة المنتوج (الرزق) لا يظهر لأنه لا يدخل مجال التبادل،« وقد تخفى ملاحظة العمل كما في أسعار الأقوات بين الناس، فإن اعتبار الأعمال والنفقات فيها ملاحظ في أسعار الحبوب كما قدمناه، لكنه خفي في الأقطار التي علاج الفلح فيها ومؤنته يسيرة فلا يشعر به إلا القليل »[7].

إن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل المنفق في إنتاجها، وهو لا يتردد في ذلك حيث يقول « ثم أعلم أن الكسب إنما يكون بالسعي في الاقتناء والقصد الى التحصيل، فلابد من سعي وعمل ولو في تناوله وابتغائه من وجوهه... فلا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومتمول»[8].

لم يتوقف ابن خلدون على اعتماد العمل كأساس لتحديد قيمة الأشياء وإنما استمر في التحليل ليبين أن ذلك العمل يتكون من عمل ظاهر يؤدى أثناء العملية الإنتاجية، وعمل مقتنى من الحيوان والنبات والمعدن وهو عمل مجسد في السلعة ولكنه لا يظهر (عمل مستتر). « إن كان عملا بنفسه مثل الصنائع فظاهر، وإن كان مقتنى من الحيوان والنبات والمعدن فلا بد فيه من العمل الإنساني كما تراه، وإلا لم يحصل ولم يقع به انتفاع »[9].

يستمر ابن خلدون في التحليل بشكل معمق ليصل إلى أن قيمة السلعة تتناسب طرديا مع كمية العمل المبذول في إنتاجها، أي كلما زادت كمية العمل زادت قيمة السلعة « وقد يكون مع الصنائع في بعضها غيرها مثل النجارة والحياكة معهما الخشب والغزل إلا أن العمل فيها أكثر فقيمته أكثر، وإن كان من غير الصنائع فلا بد من قيمة ذلك المفاد والقنية من دخول قيمة العمل الذي حصلت به، إذ لولا العمل لم تحصل قنيتها، وقد تكون ملاحظة العمل ظاهرة في الكثير فيها فتجعل له حصة من القيمة عظمت أو صغرت »[10].

كما يبين كيفية تحديد قيمة السلعة، ويؤكد أن هذه القيمة لا تظهر إلا أثناء التبادل الذي يرجعه ابن خلدون إلى تقسيم العمل بين أفراد المجتمع، وتقسيم العمل يرجعه لأسباب أمنية وأخرى اقتصادية وهي الأساس« وأيدي البشر منتشرة فهي مشتركة في ذلك، وما حصل عليه يد هذا امتنع عن الأخر إلا بعوض، فالإنسان متى اقتدر على نفسه وتجاوز الضعف سعى في اقتناء المكاسب لينفق ما أتاه الله منها في تحصيل حاجاته وضروراته بدفع الأعواض عنها» [11].

بعد أن أوضح ابن خلدون مفهوم القيمة وأساس تحديدها، أكد على ضرورة وضع كل مجتمع إنساني معيار اقتصادي لقيمة ما يتم إنتاجه من السلع طالما أنها معروضة للتداول في الأسواق[12]، لقد بين أن قيمة المفادات والمكتسبات إنما ترجع إلى الذهب والفضة (النقود) لثبات قيمتها، أي أن السعر هو التعبير النقدي للقيمة « إن الله تعالى خلق الحجرين المعدنين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول وهما الذخيرة والقنية لأهل

العالم في الغالب، وإن اقتنى واهما في بعض الأحيان فإنما هو لقصد تحصيلها بما يقع في غيرها من حوالة الأسواق التي هما عنها بمعزل» [13].

من خلال كلامه عن السعر السائد في السوق يؤكد ابن خلدون على أهمية وضرورة أن يكون هذا السعر قريبا من قيمة العمل المبذول في إنتاج السلعة لأنه كسب ومعاش أهل المصر، وإذا اعتدي على هذا السعر: سعر الشراء أو سعر البيع، بطريقة أو بأخرى وخاصة من طرف الدولة حيث تقوم بشراء سلع الناس أبخس الأثمان، وفرض السلع عليهم بأغلى الأسعار، فإن ذلك يعني اغتصاب قيمة عملهم ظلما وعدوانا.

إن اغتصاب قيمة العمل يؤدي إلى إلحاق الخسارة بسائر المنتجين والتجار وذهاب رؤوس الأموال عن الأسواق، وفي ذلك بداية للتقاعد عن السعي من طرف الرعية، وإشارة لكساد السوق، وإنذار بنقص جباية السلطان واضمحلال العمران،«الرزق والكسب إنما هو قيم أهل العمران ... واغتصبوا قيمة عملهم ذلك وهو متمولهم فدخل عليهم الضرر وذهب لهم حظ كبير من معاشهم... أفسد أمالهم في العمارة وقعدوا عن السعي فيها جملة فأدى ذلك إلى انتقاض العمران وتخريبه والله سبحانه وتعالى أعلم وبه التوفيق »[14].

يلامس ويحوم ابن خلدون في هذه العبارة حول مقولة فائض القيمة عندما يشير إلى اغتصاب جزء من قيمة العمل وعدم حصول الفرد على قيمة عمله كاملة يعتبر أخذ مجاني وعدوان على أحوال الناس يؤدي إلى الخلل والمفاسد، وقد حظر الشرع ذلك كله وشرع المقايسة في البيع والشراء.

2-3. نظرية السعر:

كما سبقت الإشارة إليه يفرق ابن خلدون بين السلع الضرورية والسلع الكمالية، وأن هذه الأخيرة تابعة لمستوى تطور العمران، أي كلما استبحر العمران وتوسع زاد الطلب على الحاجي والكمالي من السلع والعكس صحيح، أي أن الاشتغال بها تابع للطلب، بناء على ما سبق يصل إلى نتيجة مفادها أن السعر بصورة عامة وسعر الكماليات بصورة خاصة تابع للعرض والطلب، « والاستثناء الوحيد في ذلك هو سعر الذهب والفضة » [15].

يقدم ابن خلدون تحليلا دقيقا للسعر ومحدداته في السوق باعتباره يعبر عن قيمة الأشياء ومقياسا لها، يدرس السعر في حالته السكونية (الستاتيكية) وفي حالته الحركية (الديناميكية) في السوق، وهذه الأخيرة يعرفها « بأنها أماكن تشمل حاجات الناس» [16].

أولا- الحالة السكونية:

السعر باعتباره التعبير النقدي للقيمة يتحدد في الحقيقة في حالته الطبيعية بثلاثة عوامل هي:

• كمية العمل المبذول في إنتاج السلعة.

• كلفة أو قيمة علاج الأقوات (نفقة الإنتاج) حيث أن استعمال الأراضي الأقل خصوبة يؤدي إلى ارتفاع أسعار القوات (استعمال الأراضي الحدية) وسبب ذلك إصلاحها وفلحها يتطلب « نفقات لها خطر، فاعتبروها في سعرهم »[17].

• المكوس والفرائض والمغارم التي يفرضها السلطان في الأسواق، وهي تزداد بتدهور العمران وهرم الدولة.

أما من الناحية العملية والواقعية فان أسعار السلع تتغير وفقا لعرضها والطلب عليها في السوق.

ثانيا- الحالة الحركية:

يؤكد ابن خلدون أن كل المفادات والمكتسبات تخضع أسعارها للتقلبات صعودا وهبوطا حسب الظروف السائدة في أسواق هذه السلع (حوالة الأسواق) وهذه خاضعة إلى درجة التقدم والتطور في المجتمع (تطور العمران).

- طبيعة الأسعار في حالة تطور العمران:

إذا استبحر المصر، وكثر سكانه، زادت الأعمال الإنسانية، وزادت ثروته وأدى ذلك إلى رخص أسعار الضروري وغلاء أسعار الكمالي من السلع.

أما رخص أسعار الضروري من المعاش فيرجعه أساسا إلى كثرة الأعمال الإنسانية المشتغلة بها فتوفر حاجاتها منها وما يزيد، ونتيجة لذلك تتوفر فضلة كبيرة من السلع الضرورية (فائض) عن أهل المصر فترخص أسعارها في الغالب (زيادة العرض يؤدي إلى انخفاض السعر).

أما ارتفاع أسعار الكمالي من المعاش في حالة تطور العمران فيرجعه إلى طبيعة الكمالي:

1- الكمالي من الأقوات:

ارتفاع أسعار الكمالي من المعاش في حالة تطور العمران يرجعه إلى ثلاثة أسباب أساسية هي:

• لا يشتغل بها إلا القليل من أهل المصر.

• تطور العمران يترتب عليه زيادة الطلب على تلك السلع والمرافق والاستكثار منها، فيقصر الموجود منها على الحاجات (عجز العرض عن مسايرة الطلب).

• بذل أهل الترف أثمانها بإسراف في الغلاء لحاجاتهم إليها أكثر من غيرهم فيقع بها الغلاء.

2- الكمالي من الصنائع:

إذا استمر العمران ارتفعت أسعار الكمالي من الصنائع فيرجعه إلى[18]:

• كثرة الحاجة لمكان الترف في المصر بكثرة العمران.

- اعتزاز أهل الأعمال والصنائع لخدمتهم.
- كثرة المترفين وكثرة حاجاتهم إلى امتهان غيرهم.

هذه العوامل تؤدي إلى المزاحمة والمنافسة على الاستئثار بعمل العمال والصناع وأهل الحرف فتغلوا أعمالهم وبالتالي تزيد أسعار السلع.

- طبيعة الأسعار في حال تدهور العمران:

إذا ضعف العمران، وقل ساكن المصر، قلت الأعمال الإنسانية، وهي ظاهرة مرتبطة أساسا بمرحلة هرم الدولة، قلت ضروريات الحياة بقلة الأعمال فيها، أي قلة النشاط الاقتصادي فيها، فترتفع أسعارها لكثرة الطلب عليها ولأهميتها المعاشية. أما الحاجي والكمالي فترخص أسعاره لتدهور حوالة الأسواق بقلة الساكن وضعف الأحوال وعدم الحاجة إليه.

خاتمة

يسند منظرو الاقتصاد السياسي مفهوم القيمة والمقولات الاقتصادية المرتبطة بها (من عمل سعر وثروة) إلى المفكر الاقتصادي الانجليزي وليام بيتي (W.Petty 1623-1687)[19] ويعتبرونه رائد نظرية القيمة وواضع أسسها، كما يرجعون تحليلها وتفسيرها بصورة عملية إلى من جاؤوا من بعده أمثال آدم سميث (A.Smith) ودافيد ريكاردو (D.Ricardo) ويربطون كل ذلك بأرسطو على أنه وضع النواة الأولى للقيمة، ناسين أو متناسين مساهمة ابن خلدون في وضع وتحليل نظرية القيمة والسعر.

ليس من باب المبالغة أو التحيز، بل من باب الإنصاف وإعطاء الرجل حقه، يمكن القول، اعتمادا على ما سبق تقديمه وشرحه حول نظرية القيمة والسعر أن أفكار ابن خلدون في الموضوع جاءت على مستوى من التحليل والتدقيق والعلمية لا يختلف البتة عن أفكار المدرسة الكلاسيكية، رغم أن أفكاره سابقة عنها بأكثر من ثلاثة قرون ويتجلى ذلك من خلال:

- اعتماد ابن خلدون نظرية القيمة في العمل، (الكلاسيك يتبنوا نظرية القيمة في العمل).
- فرق بين العمل الظاهر والعمل المستتر المقتنى من الحيوان والنبات والمعدن (العمل الحالي والعمل الماضي عند الكلاسيك، العمل الحي والعمل الميت عند ماركس).
- فرق بين المفادات والمكتسبات (القيمة الاستعمالية، والقيمة التبادلية).
- السعر هو التعبير النقدي للقيمة.
- فرق بين القيمة الحقيقة للسلعة (القنية) وتقيم بالعمل وبين سعرها في السوق (السعر الطبيعي، والسعر الجاري عند آدم سميث).
- السعر السائد في السوق تتحكم فيه ظروف المزاحمة أي حوالة الأسواق (السعر الجاري أو سعر السوق حسب آدم سميث خاضع لقانون المنافسة، أي لقانون العرض والطلب).

• تطرق ابن خلدون إلى السلع التي يتحصل عليها الإنسان بالسعي والعمل والسلع التي يحصل عليها من الطبيعة (السلع الاقتصادية والسلع الحرة).

المراجـع

1- راشد البراوي، تطور الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة،1976 ، ص 20.
2- حسين عمر، موسوعة الفكر الاقتصادي، الجزء الأول، دار الكتاب الحديث، ص36.
3- حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص36.
4- مقدمة ابن خلدون، الطبعة الخامسة، دار القلم، بيروت، 1984، ص381.
5- المرجع السابق، ص120.
6- نفس المرجع، ص381.
7- نفس المرجع ، ص348.
8- نفس المرجع، ص381.
9- نفس المرجع ، ص381.
10- نفس المرجع ، ص.348
11- تيسير رداوي، تاريخ الأفكار والوقائع الاقتصادية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، 1986 .
12- موسوعة الفكر الاقتصادي، مصدر سبق ذكره، ص.122
13- مقدمة ابن خلدون، مرجع سبق ذكره، ص381.
14- نفس المرجع السابق، ص.289
15- موسوعة الفكر الاقتصادي، مصدر سبق ذكره، ص125.
16-عبد الرحمان يسري أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية،2003، ص.166
17- مقدمة ابن خلدون، مرجع سبق ذكره، ص.364
18- نفس المرجع السابق، ص.363
19- تطور الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص216.